أوراق

كارنيغي

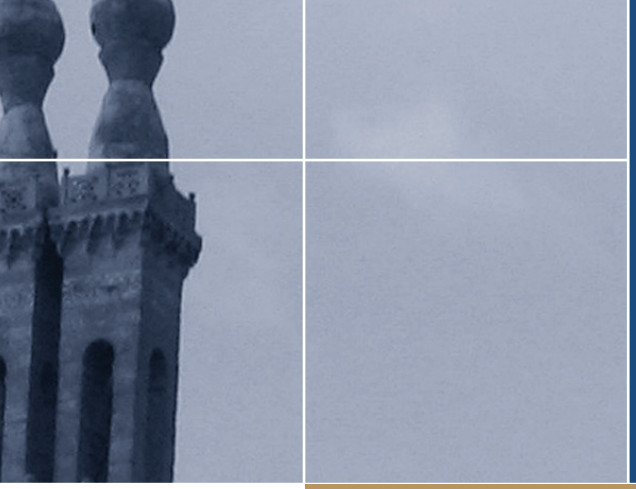

السلفيون والصوفيون في مصر

جوناثان براون

الشرق الأوسط | كانون الأول/ديسمبر 2011

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

أوراق كارنيغي

السلفيون والصوفيون في مصر

جوناثان براون

الشرق الأوسط | كانون الأول/ديسمبر 2011

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

© 2011 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أوإلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 291 991 1 961
فاكس: 591 991 1 961
ص. ب: 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:
http://www.CarnegieEndowment.org
تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

ملخّص 1

صعود السلفية في الحياة السياسية المصرية 3

السلفية منذ اندلاع الانتفاضة 6

ازدياد الانضباط السلفي والسياسة الحزبية 8

الأحزاب السياسية الصوفية 12

الخلاصة : السلفيون والصوفيون في مستقبل مصر 14

ملاحظات 16

نبذة عن المؤلف 18

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 20

ملخّص

كما كان متوقعاً، أكَّدت أول انتخابات برلمانية منذ إطاحة الرئيس المصري ذي الحكم المديد حسني مبارك، مدى الشعبية والقوة التنظيمية اللتين يتمتع بهما حزب الحرية والعدالة المُنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، فقد حصد الحزب 77 من أصل المقاعد الـ156 المتنافس عليها في الجولة الأولى من الانتخابات. لكن المفاجيء هنا أن هذه الجولة كشفت أيضاً عن القوة غير المتوقَّعة للتحالف السلفي (يُهيمن عليه حزب النور) الذي فاز بـ 33 مقعدا. وبالتالي، تهيمن الأحزاب الإسلامية الآن على المشهد السياسي المصري، الأمر الذي لم يكن مدعاة ارتياح البتة للعلمانيين المصريين والحكومات الغربية.

وهكذا، فإن شبح الإسلام السياسي في مصر لم يعد قصراً على جماعة الإخوان المسلمين والأحزاب المنبثقة منها كحزب الحرية والعدالة أو المنشقة عنها كحزب الوسط ، بل هو بات يشمل الآن العديد من الأحزاب السلفية المُحافظة التي يعتبر حزب النور الأبرز فيها، فيما كان أداء الحزبين الصوفيين، حزب التحرير المصري وحزب صوت الحرية، سيئاً في الجولة الأولى من الانتخابات.

شبح الإسلام السياسي في مصر لم يعد قصراً على جماعة الإخوان المسلمين والأحزاب المُنبثقة منها.

على رغم أن كل هذه المجموعات تتشاطر قاسماً أساساً مشتركاً هو الإسلام، ألا ان التشابه ينتهي هنا. فالمنظمات التي تستلهم الإسلام لديها مقاربات ومعتقدات متباينة، وتتخذ مواقف غاية في الاختلاف. لكن، وعلى رغم التوترات الداخلية بينها، توحَّدت الأحزاب السلفية في تحالف انتخابي، وانخرطت أيضاً في علاقة متوترة مع جماعة الإخوان، فيما كان هذان المعسكران الإسلاميان يسعيان إلى الغرف من مصادر انتخابية واحدة وهما يتبنيان أجندات خاصة بهما. وفي هذه الأثناء، عمدت الاحزاب السلفية والمؤسسات الصوفية المرتبطة بالدولة إلى موضعة نفسها إلى جانب كلٍ من الأحزاب العلمانية وأفرع المؤسسة السياسية المصرية التي بقيت على قيد الحياة.

والحال أن القلق من الانتصارات الإسلامية وصعود السلفيين، واضح في مصر وفي الولايات المتحدة. ومؤخراً، أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 7 كانون الأول/ديسمبر أن الانتخابات البرلمانية لاتعكس الرأي العام الشعبي، وبأن البرلمان الجديد لن يُشرف على وضع الدستور الجديد. وعلى رغم أن المجلس الأعلى تراجع في وقت لاحق عن هذا الموقف، إلى أن الوضع لايزال ملتبسا. وفي هذه الأثناء، كان برلمانيون أميركيون يُحذِّرون من أنهم لن يقدموا مساعدات مالية لحكومة تُديرها

«منظمة إرهابية».

مثل ردود الأفعال هذه تشي بوجود جهود لتهميش القادة الإسلاميين الجدد لمصر. وهذا موقف سيثبت على الأرجح أنه غير حكيم، لأن العملية الديمقراطية والانخراط السياسي والمحاسبة الانتخابية، ستواصل كلها دفع الأراء والسياسات السلفية نحو الاعتدال على المدى البعيد. وبالتالي، فإن إبطال هذه المكاسب الانتخابية سيؤدي إلى ارتكاس هذا التوجّه، وهو يمكّن أكثر تلك المجموعات عبر دفعها مجدداً إلى صفوف المعارضة.

صعود السلفية في الحياة السياسية المصرية

تثير شعبية الأحزاب السلفية قلق العلمانيين المصريين وصانعي السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا. في الماضي، كان السلفيون في مصر يمتنعون عن المشاركة في النشاط السياسي. ولذا، فإن صعود هذه الأحزاب يُمثِّل قطيعة مع حقبة مبارك حين كان معظم السلفيين يعتبرون المشاركة في العمل السياسي محظورة دينيا.

إن تعبير السلفية يشير إلى تفسير للإسلام يسعى إلى استعادة الإيمان والممارسة الإسلاميين اللذين كانا سائدين في عصر محمد والأجيال الأولى من الصحابة (أو السلف الصالح). ومن هنا جاء تعبير سلفي. وبما أن هذه الحقبة المبكِّرة مثَّلت العصر الذهبي للإسلام في شكله النقي، يؤمن السلفيون أنه يجب أن يكون نموذجاً يحتذيه كل المسلمين اليوم.

برزت السلفية في شكلها المتَّسق بدءاً من العام 1300، كرد فعل على جمود المؤسسات الدينية والفساد المفترض للإيمان والممارسة الإسلاميين. وهي أدانت التقيُّد الصارم بمدارس محددة من الشريعة، والعلم الديني المستفيض للفقه، وكلاً من الممارسات الدينية الشعبية للصوفية، والتسلسل الهرمي الصارم للطرق الصوفية. وقد ازدهرت السلفية في القرن الثامن عشر في الكثير من أجزاء العالم الإسلامي، بما في ذلك شبه الجزيرة العربية حيث بقيت حركة سلفية ناجحة، باتت تُعرف بالوهابية، مستمرة حتى أيامنا هذه.

على الصعيد السياسي، اتخذت السلفية موقفاً غامضاً نوعاً ما. فالسلفيون يلتزمون بالإسلام السنِّي الكلاسيكي الذي تجسَّد في النصوص الدينية للقرنين التاسع والعاشر. وهذه النصوص تعظ بالاستكانة السياسية التي تعني أنه يتعيّن على المسلمين ألا يتمردوا على الحاكم مهما كان جائراً أو غير ورع؛ وأن الجمهور الإسلامي ليست له حقوق المشاركة السياسية. بيد أن هذه النصوص نفسها تعلِّم أيضاً أنه أذا ماتوقف الحاكم عن كونه مسلماً، فيمكن معارضته عن طريق العنف. وهكذا ترسم السلفية خطاً دقيقاً بين توجهين سياسيين متناقضين تماما. فالسلفيون يجب أن يكونوا مستكينين سياسياً حتى حيال أبغض الحكام، طالما أنه بقي مسلماً شكلياً. لكن، حين لايعود الحاكم أو المجتمع مسلمين، يُسمح بالمعارضة العنفية. من الصعب في السلفية والإسلام السنِّي بوجه عام الوصول إلى النقطة التي يتوقف فيها أحد عن كونه مسلما. لكن، حين يدلي منظِّر إسلامي بمثل هذا الاتهام، يتم عبور الخط الفاصل بين الاستكانة والعنف. هذا الخط الدقيق والذي يتم تحديده ذاتياً، يفسِّر لماذا معظم السلفيين كانوا مستكينين سياسيا، فيما قلة منهم، بما في ذلك الحركة الوهابية، تحوَّلت إلى العنف.

بيد أن الانصياع السياسي لايعني أن السلفيين يقبلون الدولة- الأمة العلمانية الحديثة. إذ هم يؤمنون، استناداً إلى مصادر نصوصهم القروسطية، أن النظام السليم الوحيد لحكم المسلمين

هو ذلك المستند إلى الشريعة. ونتيجة لذلك، يحظر معظم الفقهاء السلفيين في العصر الحديث الانخراط في السياسات الديمقراطية، بما في ذلك الاقتراع؛ وهم يعلّمون أنه يتعين أولاً أن تتعلم المجتمعات الإسلامية مجدداً التعاليم الأساسية والصحيحة للإسلام: الفهم السليم لله وصفاته، صحيح الصلاة، والتفاعل الشخصي. وكما ورد في القرآن: «إن تنصروا الله ينصركم». بكلمات أخرى، تنقية الإيمان والممارسة اليومية ستؤديان في خاتمة المطاف إلى تغيير أساسي للمجتمع والدولة. وبالتالي، فإن قرار السلفيين المصريين بتشكيل أحزاب سياسية والانخراط في معمعة السياسات الانتخابية، يسجّل قطيعة مثيرة عن الموقف السلفي النموذجي.

دخلت السلفية مصر عند منعطف القرن العشرين من خلال الحركة السلفية في المشرق. وقد أصبحت «أنصار السنّة»، وهي منظمة تأسست في القاهرة في تلك الفترة، المؤسسة السلفية الرئيسة في مصر. وفي وقت لاحق، عزّز ازدياد الصلات مع السعودية الحركة السلفية في مصر، عبر كلٍ من نفوذ علماء الدين السعوديين، كما عبر الأفكار ونمط الحياة الذي جلبه معهم من السعودية العمال المصريون المهاجرون بما في ذلك قواعد الجندر (جنس االفرد) واللباس.

قرار السلفيين المصريين بتشكيل أحزاب سياسية والانخراط في معمعة السياسات الانتخابية، يسجّل قطيعة مثيرة عن الموقف السلفي النموذجي.

كانت مراكز «أنصار السنَّة» قد افتُتحت وازدهرت في ظل توجيهات محلية، في مدن متوسطة الحجم كدمنهور والمنصورة في منطقة الدلتا. لكن الأسكندرية، ثاني أكبر مدن مصر، أصبحت المركز االسلفي الأكثر نشاطا. كما أصبحت السلفية شعبية للغاية في صفوف العديد من أحياء الطبقة الوسطى الدنيا في القاهرة، حيث انتشرت الملابس ومتاجر بيع الكتب السلفية وباتت شائعة في الشوارع. بيد أن الوجود السلفي نادر في مصر العليا، حيث اليد العليا للمقامات والشعائر الصوفية. ومع ذلك، خدمت مدن مصر العليا، الأقصر وأسيوط وسوهاج، كقاعدة للجماعة الإسلامية العنيفة سابقا، والتي شنَّت هجمات إرهابية على المدنيين والسياح خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات. لكن في العام 2002، أعلن قادة هذه الجماعة رفضهم للعنف، وباتت أفكارهم وممارساتهم في مرحلة مابعد نبذ العنف شبيهة، وغالباً متطابقة، مع التيار العام السلفي. بيد أن التجارب الفريدة السابقة لهذه الحركة جعلتها منفصلة عن الشبكات الشعبية السلفية في منطقة الدلتا والقاهرة.

حتى مرحلة متأخرة، لم تكن السلفية لامركزية ولاهرمية على المستويين المحلي والوطني. وهي تمحورت حول دروس وعظات علماء ودُعاة سلفيين بارزين في الدلتا. بعض المعلمين السلفيين (على غرار ياسر برهامي من الإسكندرية) أكاديميون يركزون على النصوص القروسطية في الفقه والشريعة الإسلاميين. وآخرون (مثل محمد حسن من المنصورة) يُمكن أن يصنَّفوا بشكل أفضل

في خانة الدعاة، وهم يركّزون جهودهم على تعليم قطاعات واسعة من الناس من خلال المحاضرات حول الإيمان، والممارسة، والتزام الشريعة.

لكونها حركة مناوئة للمؤسسات التقليدية، تفتقد الحركة السلفية إلى السيطرة على العلماء المتطوِّحين أو المتجولين، وهذا على نقيض السيطرة شبه النقابية لمدارس الشريعة السنيّة في التيار العام. وهكذا، فإن العلماء السلفيين في مصر تسببوا مراراً بإثارة الجدل الحاد حين كانوا يوردون بشكل مباشر تعاليم نبوية أو مواقف للشريعة من دون أخذ رد الفعل الشعبي الأوسع بعين الاعتبار. وعلى سبيل المثال، وفي كانون الأول/ديسمبر 2010، أصدر الداعية السلفي لطفي أمير فتوى يدين فيها انتقادات محمد البرادعي لمبارك ويخوِّل الحكومة حبسه أو قتله إذا لم يتُب. وهذا اطلق جدلاً رهيباً في الإعلام المصري، فاقمت منه إدانة جامعة الأزهر[1] (وهي مؤسسة الدولة التي تدرِّب العلماء المسلمين ويعتبر رئيسها شيخ الأزهر في مستوى وزير معيَّن) لهذه الفتوى. لقد كان أمير يستند في فتواه إلى تعاليم نبوية يعترف بها كل العلماء السنّة، لكن تفسيرات علماء التيار العام في الأزهر تجرِّد مثل هذه النصوص من حدتها عبر تقييد تطبيقاتها في إطار ظروف محددة ومحدودة.

لقد عاش سلفيو مصر في ظروف متقلقة خلال عهد نظام مبارك. والطبيعة اللاسياسية لتعاليمهم تريح أجهزة الأمن وتدفعها إلى عدم مضايقة دعاتهم طالما أنهم لايتطرقون إلى قضايا سياسية. لكن أي علاقة مفترضة بالجماعة الإسلامية المحظورة تعني حتماً تقريباً المضايقة أو السجن.

من الصعب رسم خط واضح بين السلفيين وبين المسلمين المصريين الآخرين المتدينين. فالعديد من المصريين، الذين يستمعون إلى العظات السلفية في سياراتهم أو يتابعون الأقنية الفضائية السلفية في منازلهم، لايتباهون باللحى الطويلة للسلفيين ولايرتدون ثيابهم المميزّة. إنهم مصريون عاديون يجذبهم مزاجهم الديني إلى التعاليم السلفية. وقد أطلقت مجموعة من الشبان السلفيين الأثرياء حلقة على فايس بوك تذكّر الناس بمدى التنوُّع داخل السلفية. وهذه المجموعة، التي أطلقت على نفسها اسم «كوستا سَلَفِي» تيمّناً بسلسة مقاهي كوستا التابعة لستاربكس، تعتبر موازية لمجموعة اشتراكيي مقهى منهاتن.

لايوجد خطّ فاصل واضح بين السلفيين وبين عضوية الإخوان المسلمين، ذلك أن الجماعتين تتشاطران تعاليم هامة وعدداً لايُستهان به من المنتمين. فقد انبثق الإخوان المسلمون من الموجة الإصلاحية نفسها التي أنتجت السلفية الحديثة، رافضين تعقيدات الشريعة والفقه الإسلاميين، وكذلك الأساطير الصوفية الشعبية. لكن فيما سار الإخوان على طريق النشاط الاجتماعي والسياسي المعاصر، التزمت الغالبية العظمى من السلفيين التركيز التقليدي على صقل الإيمان وممارسة الطقوس.

غير أن عدداً معتبراً من السلفيين تماهى أيضاً مع أجندة الإخوان المسلمين. ففي تموز/يوليو، أوحت

مقابلات أُجريَت مع قادة كبار في جماعة الإخوان أنهم كانوا حسّاسين جداً تجاه التداخل الكبير مع السلفيين مع اقتراب الانتخابات. فقد أكّد بعض السلفيين أنهم قادرون على حصد أصوات عملياً أكثر من الإخوان المسلمون. كما قدَّر عبد المنعم أبو الفتوح، وهو قائد سابق في الجماعة ومرشّح رئاسي حالي مستقل، أن السلفيين يفوقون أعضاء الإخوان المسلمين بعشرين مقابل واحد[2]. وعلى أي حال، الأداء الناجح المفاجئ لحزب النور السلفي يشهد على شعبية الحركة، لكن مرشّحي الإخوان تغلّبوا على مرشّحي النور في المنافسات الرئيسة. فقد هُزِم عبد المنعم الشحات، العضو البارز في حزب النور والداعية السلفي المعروف، في جولة الإعادة في الاسكندرية أمام منافس من الإخوان.

وجدير بالذكر أيضاً أنه على الرغم من أن الغالبية الكبرى في هيئة التدريس في جامعة الأزهر المرموقة ترفض السلفية بشدة، إلا أن الجامعة تضمّ في الواقع العديد من الطلاب السلفيين وبعض الأساتذة السلفيين. وقد حازت شخصيتان سلفيتان بارزتان على شهادات من الأزهر، وهما ياسر برهامي ومحمد الزغبي؛ علماً أن محمد يسري، العضو في حزب النور، يرتدي زيّ الأزهر بفخر. ويتجلّى التداخل بين الأزهر والسلفيين بشكل أوضح في تشكيلة لجنة تطبيق الشريعة، التي تتألّف من أساتذة من الأزهر وسلفيين بارزين. وكانت هذه اللجنة شُكِّلَت في تموز/يوليو للترويج لدستور إسلامي لمصر، ولانتقاد تماهي الأزهر الشديد مع الصوفية[3].

السلفية منذ اندلاع الانتفاضة

شجب بعض القادة السلفيين في البداية الاحتجاجات في ميدان التحرير، معتبرين إيّاها تمرداً على الدولة غير مُجاز به في الإسلام. ومع انطلاقة الاحتجاجات في 25 كانون الثاني/يناير 2011، ألقى الداعية السلفي البارز، محمد حسن، خطبةً دعا فيها المسلمين إلى عدم السماح بانحدار بلادهم نحو الفوضى[4]. كما قال علماء سلفيون بارزون من دول أخرى كالسعودية بوضوح أن الاحتجاجات تُعتَبَر خروجاً على الحاكم، وبالتالي هي محظّورة تماماً في الإسلام.

لكن حين بدأت الاحتجاجات تتزايد وحدّتها تتنامى، وحين بدأت قوات الأمن بالاعتداء على المدنيين، انقسم السلفيون. ففي حين ظهر علناً بعض القادة منهم الأكثر حنكةً سياسياً ليدينوا اعتداءات الحكومة على المحتجّين العزّل، لزم غيرهم الصمت. وقد عمد سلفيون في دمنهور إلى كتابة شعار «لا خروج على الحاكم» بالطلاء في كل أرجاء المدينة. كذلك، برز في خضمّ الاحتجاجات العالم المصري السلفي، مصطفى العدوي، في اتصال هاتفي على التلفزيون الوطني في 4 شباط/فبراير، داعياً المحتجّين في ميدان التحرير إلى العودة إلى منازلهم كي لايُراق دم المسلمين. وقال أن الذين لقوا حتفهم في الاحتجاجات لن يموتوا كشهداء في صراع مع مسلمين آخرين.

على الرغم من تردّدهم الأوّلي ومزاجهم اللاسياسي الجازم، سرعان مارمى السلفيون أنفسهم

في الأتون السياسي. لكن عملهم اصطدم في البداية بعراقيل سبّبها غياب السلطة المركزية والخبرة السياسية لديهم. هذا علاوة على أن الرسائل الكارثية التي أطلقوها وأثارت خوف العديد من المصريين، أدّت أيضاً إلى تغطية مُبالَغ فيها في الإعلام. هذه التجارب المبكِّرة دفعت السلفيين نحو مزيد من المركزية والتنظيم، وجعلتهم ينتبهون أكثر إلى الرسائل التي يبعثون بها، خصوصاً عندما بدأوا بتشكيل أحزاب سياسية والسعي إلى خوض الانتخابات.

لقد شهدت الأشهر التي تلت سقوط مبارك سلسلةً طويلةً من أعمال العنف والنشاطات التقسيمية التي ارتكبها السلفيون أو حُمِّلوا مسؤوليتها. والأبحاث الخاصة التي أجراها الكاتب تشير إلى أن هذه الأعمال لم تُرتَكَب كلها في الواقع على يد السلفيين، أو أنه في العديد من الحالات لم تقع تلك الأحداث أصلاً كما كانت تروِّج الصحافة المُعادية إجمالاً.

على الرغم من تردّدهم الأوّلي ومزاجهم اللاسياسي الجازم، سرعان مارمى السلفيون أنفسهم في الأتون السياسي.

لكن ليس ثمة شك في أن السلفيين انخرطوا في العديد من الحوادث البشعة، بما فيها تدمير مقامات صوفية في أماكن عدة، والصدام في 7 أيار/مايو بين المسلمين والمسيحيين حول كنيسة السيدة العذراء في إمبابا في القاهرة، وحادثة مسجد النور في العباسية، القاهرة، في نيسان/أبريل.

في حادثة كنيسة السيدة العذراء، تجمّع حشد من المسلمين قرب الكنيسة احتجاجاً على ما اعتقدوا انه اختطاف الكنيسة القبطية لفتاةً مسيحيةً كانت اعتنقت الإسلام، علماً أن مثل هذه الحوادث كانت تقع سابقاً، كما قيل، في أماكن أخرى [5]. وكانت نتيجة الصدام إحراق الكنيسة وقتل وجرح عدد من الأشخاص. وقد أشار شهود عيان إلى أن المعتدين كانوا من السلفيين، مع أن أحد القادة السلفيين البارزين أنكر تورّطهم[6]. لكن مع ذلك، نظّم السلفيون طوال فصلَي الربيع والصيف مسيرات انطلاقاً من مسجد النور بعد صلاة الجمعة دعماً لنساء قبطيات أخريات زُعِم أنهنّ اعتنقن الإسلام، ثم عُزِلنَ في أديرة.

كانت حادثة مسجد النور أكثر تعقيداً. ففي 15 نيسان/أبريل، صُدِم المصريون حين علموا أن حسن الشافي عالم الأزهر الإسلامي المرموق والصوفي البارز، البالغ من العمر 80 عاماً، الذي كان سيلقي خطبة الجمعة، عُنِّف من قبل بلطجية سلفيين منعوه من صعود المنبر أثناء صلاة الجمعة. وقد روى إمام المسجد كيف أنه احتمى في مكتبه خوفاً على حياته بعد أن قام شبان سلفيون بتهديده وآخرين بالقتل[7]. وقد استولى السلفيون على المنبر، فألقى خطبة الجمعة العالم السلفي عمر عبد العزيز.

لكن استناداً إلى المقابلات التي أجراها الكاتب مع شهود عيان وأشخاص معنيين بالحادث، لم تكن الحادثة التي وقعت فعلاً في مسجد النور مأساويةً أو عنيفةً للغاية كما أفيد. فهي لم تنجم

عن اعتداء متهوّر للسلفيين على داعية محترم، بل عن صراع طويل الأمد بين مؤسِّس المسجد وبين وزارة الأوقاف التي تسيطر على المساجد كافة في مصر، حول اختيار خطباء الجمعة. فبعض القادة السلفيين المتحالفين مع مؤسِّس المسجد كانوا قد تمكّنوا من اختيار الخطباء لأسابيع قبل الحادثة. وهكذا، كان خطيب سلفي يقيم صلاة الجمعة في ذلك الوقت منادياً باستقلال المؤسسات الدينية عن الدولة، وداعياً مصر إلى السير باتّجاه تطبيق دولة إسلامية مثالية[8]. ومحاولة الإمامُ المُعيَّن من قِبَل الدولة استعادة السيطرة هي ما أثار الحادثة، الأمر الذي لم يعكس نقصاً في الانضباط، وإلى حدّ ما، عنفَ بعض الشبان السلفيين وحسب، بل أظهر سذاجتهم السياسية أيضاً. فالناشطون السياسيون الأكثر خبرةً كانوا ليدركوا أن محاولة ترسيخ استقلالية ذلك المسجد من خلال تعنيف أحد كبار الشيوخ هي قضية خاسرة تؤدّي إجمالاً إلى إثارة عداء الناس. ثم أن جميع المساجد في مصر تخضع إلى إدارة وزارة الأوقاف. وطالما أن هذا النظام لايزال قائماً، لا يحقّ لمؤسِّس مسجد النور ولا للسلفيين تعيين الخطباء. لاشك أن حادثة مسجد النور أرعبت العديد من المصريين، وقلّبت مؤسسة الأزهر الدينية أكثر على السلفيين.

لم يعانِ السلفيون بسبب أعمالهم المتهوّرة، وأحياناً الإجرامية، وحسب، بل أيضاً بسبب معاملة الإعلام السلبية وغير الدقيقة لهم. فبعد أن خفّ وهج الابتهاج لسقوط مبارك في أوائل شباط/فبراير 2011، أصبحت الروايات عن وحشية السلفيين موضوع الساعة في الصحافة المصرية، خصوصاً في الصحف ذات الميول الليبرالية مثل «المصري اليوم»، أو تلك المرتبطة بأوفياء لنظام مبارك مثل صحيفة «اليوم السابع».

وعلى سبيل المثال، ألقت الصحف البارزة اللائمة على السلفيين في الصدامات العنيفة التي وقعت بين شبان مسلمين وأقباط، بين 29 أيلول/سبتمبر و3 تشرين الأول/نوفمبر، في قرية مارياناب في مصر العليا. غير أن مقابلات أجراها في القرية عالم اجتماع هولندي، بعد أيام قليلة على الحادثة، أظهرت بوضوح أن مسلمين محليين لاصلة لهم بالسلفية هم مَن نفّذوا الاعتداء على الكنيسة[9]. كذلك، وبعد أن أدَّت احتجاجات الأقباط في منطقة ماسبيرو في القاهرة حول حادثة مارياناب إلى اندلاع أعمال عنف واسعة النطاق في 9 تشرين الأول/أكتوبر، سارع أحد مذيعي الأخبار في قناة الجزيرة الناطقة بالانكليزية إلى الاستنتاج أن الكنيسة القبطية تلقي مسؤولية العنف على السلفيين، مع أن مراسل القناة المتواجد على الأرض نفى أن يكون الأمر على هذا النحو.

ازدياد الانضباط السلفي والسياسة الحزبية

أدى الانخراط المتزايد للحركة السلفيّة في العملية السياسية والحياة العامة في مصر منذ ثورة كانون الثاني/يناير، إلى ارتفاع منسوب المركزية والانضباط في صفوفها، وأرغم الحركة على

التركيز على الرأي العام وعلى التدقيق برسائلها. وقد بدأ علماء السلفية، الذين تحوّل الكثير منهم الآن إلى ساسة، السير على الطريق البراغماتية نفسها التي سلكها الإخوان المسلمون قبلهم، وتعلّموا إما المساومة بشأن الدعوة لحكم الشريعة، أو التعبير عن التزاماتهم الدينية بوسائل لاتنطوي على تهديد.

أدى الانخراط المتزايد للحركة السلفيّة في العملية السياسية والحياة العامة في مصر منذ ثورة كانون الثاني/يناير، إلى ارتفاع منسوب المركزية والانضباط في صفوفها، وأرغمها على التركيز على الرأي العام وعلى التدقيق برسائلها.

غداة الثورة، كانت شخصيات سلفية رائدة، مثل عبدالمنعم الشحات، من بين أوائل الشخصيات العامة التي تعلن عزمها على تشكيل أحزاب سياسية. وهم برروا هذا الخروج المفاجئ من الاستكانة السياسية السلفية بتوسّل مبدأ «المصلحة العامة» في الشريعة الإسلامية. كانت حجّتهم هي أن الدولة الإسلامية هي المثل الأعلى، لكن في غيابها لا بدّ من المشاركة في النظام العلماني للحيلولة دون عودة حكومة قمعيّة وفاسدة.[10]

استجمعت الأنشطة السياسية السلفية قواها في أواخر الربيع، وتوحّدت حول حزب النور وحزبي الفضيلة والأصالة الأصغر حجماً. وكان هناك أيضاً تأييد لحزب البناء والتنمية، الذي أطلقته الجماعة الإسلامية، والذي لايعتبر حزباً سلفياً بالمعنى الدقيق للكلمة، بل ينظر إليه عادة باعتباره جزءاً من الكوكبة نفسها من التنظيمات الإسلامية الأكثر راديكالية. وعلى مدار فصل الصيف، اختلف الحزبان السلفيان مع بعضهما بعضاً، حيث انضمّت إليهما بعض القوى، ولكنها عادت وانفصلت مرة أخرى. مع ذلك، وعلى الرغم من هذه الخلافات، انضمّت الأحزاب السلفية في نهاية المطاف إلى التحالف الديمقراطي الأوسع، جنباً إلى جنب مع الإخوان المسلمين، وحزب الوفد، وحزب الوسط، وأحزاب ليبرالية عدة ، وأخرى من يسار الوسط. كانت هذه الجماعات مجتمعة تأمل في أن من شأن تقاسم القوائم البرلمانية والتنسيق بين مرشحيها أن يضمن وجود أغلبية برلمانية للأحزاب في مواجهة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم السابق. لكن سرعان ما تفكّك التحالف الديمقراطي عندما تركته معظم الأحزاب الليبرالية خلال الصيف، وتبعتها في تشرين الأول/أكتوبر جميع الأحزاب الإسلامية الأخرى باستثناء حزب الحرية والعدالة، الجناح السياسي للإخوان المسلمين. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت أحزاب النور والأصالة والجماعة الإسلامية عن تشكيل تحالف رسمي سلفي (أطلق عليه اسم التحالف الإسلامي) واتّفقت على تقاسم القوائم البرلمانية.

بدأت الأحزاب السلفية تشدّد على الطابع العملي للسياسة، قائلة أن هذا ليس هو الوقت المناسب للإيديولوجية. وأدركت أيضاً أهمية احترام قوانين الانتخابات بشكل علني من خلال الوعد بعدم استخدام الرموز الدينية أو أماكن العبادة في حملاتها الانتخابية، وذلك تماشياً مع الحظر الذي فرضته اللجنة القضائية العليا للانتخابات (تتم حالياً مناقشة ما إذا كانت التزمت بذلك فعلاً أم لا).

يمثّل موقع حزب النور على شبكة الإنترنت[11] نموذجاً للبراغماتية. فهو يخلو – بشكل ملحوظ وغريب في الواقع – من اللغة الإسلامية ويقبل بصورة فعّالة الهيكل الحالي للدولة والقانون المصريين. وهو يشدِّد على أن العدالة الاجتماعية والشفافية السياسية ضروريتان لمنع عودة الفساد المنظّم الذي ساد في عصر مبارك. الحزب يدعو إلى دولة مدنيّة يعيش فيها كل المصريين معاً من دون تمييز، «بعيداً عن الثيوقراطية (الحكومة الدينية) التي تزعم أن الحكومة تحكم بمشيئة الله. ويدعو الحزب كذلك إلى الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، مع توفير الحماية لنظام العدالة من التدخّل السياسي. ويسعى الحزب إلى ضمان لائحة طويلة من الحريّات والحقوق، بما في ذلك حرية التعبير، والحق في اختيار الزعيم ومحاسبته، والرعاية الصحية المجّانية والتعليم. وعلى رغم ذلك، يصرّ الحزب، بطريقة غامضة بعض الشيء، على أن هذه الحريات موجودة ضمن الإطار الأساسي للشريعة.

يقدّم حزب النور موجزاً عن فلسفته في السياسة الخارجية، مشيراً بشكل مُوحٍ إلى أن مصر سمحت «لدول معادية» باستغلال البلاد في الماضي، كما سمحت حتى للدول الصغيرة بأن تمسّ مصالحها (إشارة مؤكدة تقريباً إلى إسرائيل). وتركّز أولويات حزب النور في السياسة الخارجية على الاهتمام المتزايد بأفريقيا وحوض النيل، فضلاً عن العالمين العربي والإسلامي الأكبر حجماً. ويدعو موقع الحزب إلى احترام المعاهدات القائمة، وإعطاء الأولوية لحماية المصالح الحقيقية للشعب المصري.

ما من شك في أن البرنامج الأساسي للحزب لايزال إسلامياً تماماً، لكنه يعبّر عن قلقه بشأن الشريعة بشكل غير مباشر. فهو، على سبيل المثال، لا يشدّد على الالتزام بالإسلام في المسائل الثقافية، لكنه ينصّ على أن المؤسسات في مصر يجب أن تساعد على تعزيز الهوية العربية للدولة و«دين الأغلبية». دور الشريعة في الدولة مذكور فقط في الإشارة إلى الدستور المصري الحالي، والذي ينصّ في المادة الثانية منه على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع. ومرة أخرى، ومن دون أن يختلف عن النظام القانوني الحالي في مصر، يعقّب حزب النور قائلاً أن الشريعة يجب أن تحمي الحقوق الشخصية الدينية للأقباط، الذين تتم معالجة أحوالهم الشخصية وقانون الأسرة بواسطة أنظمة دينية خاصة بهم. وبالنسبة إلى كل المسائل الأخرى، فإن القانون الوطني المصري يحكم جميع الناس.

علاوة على ذلك، اعترفت الأحزاب السلفية بالدور الأساسي للمرأة في السياسة الانتخابية. فالقوانين المصرية التي تحكم تشكيل الأحزاب، تشترط على الحزب ترشيح امرأة واحدة على الأقل لعضوية البرلمان، وقد أدلت أحزاب في البداية مثل النور بتصريحات قالت فيها أنها سترشّح إناثاً طالما كنّ متديّنات بما فيه الكفاية.[12] ومع ذلك، سرعان ما أصبح خطاب التحالف السلفي الجديد

أكثر وديّة تجاه الإناث، وتبنّى وجود مرشّحات. وفي 12 كانون الثاني/ديسمبر أعلن حزب النور أنه سيسمح للمرشحات بوضع صورهن على ملصقات الحملة الانتخابية، لتحلّ محلّ رمز الوردة، الذي تم استخدامه في الجولة الأولى من الانتخابات. ويؤكّد حزب النور على موقعه على الإنترنت أن المرأة تلعب دوراً اقتصادياً أساسياً في مصر. ويشير أيضاً إلى النساء العظيمات اللاتي كُنَّ يُحِطْنَ بالنبي محمد، وشاركن في الحياة السياسية الإسلامية في مراحلها الأولى.[13] ويتضمّن البرنامج الاجتماعي للحزب دعوة إلى وقف العنف ضد المرأة، والحدّ من الحالات التي تكون فيها المرأة هي المعيل الوحيد في الأسرة.[14] وفي أوائل أكتوبر/ تشرين الاول، عقد حزب النور مؤتمراً للنساء السلفيات في الإسكندرية. ومع ذلك، فإن الرؤية السلفية للمشاركة النسائية السليمة في الحياة السياسية لاتزال مشحونة وتشكّل مصدر قلق بارزاً للمصريين خارج الكتلة الإسلامية.

الرؤية السلفية للمشاركة النسائية السليمة في الحياة السياسية لاتزال مشحونة وتشكّل مصدر قلق بارزاً للمصريين خارج الكتلة الإسلامية

إن وجود حصة للحركة السلفية في الحياة السياسية دفعها إلى ممارسة انضباط غير مسبوق في مصر. وعلى سبيل المثال، بعد الهجوم الذي وقع يوم 30 آذار/مارس على المقامات الصوفية على أيدي ناشطين سلفيين، قال الزعيم السلفي السكندري عبدالمنعم الشحات للصحف بأن مثل هذه الأعمال الإجرامية غير مسموح بها كلياً بالنسبة إلى السلفيين الذين يعارضون تعظيم القبور لكنهم لايدعون إلى تدميرها. انتشر هذا التصريح على المواقع السلفية، وتوقفت الهجمات على الأضرحة الصوفية.[15] وفي أيار/مايو، شكّل عدد من الدّعاة السلفيين البارزين، بمن فيهم محمد حسّان ومحمد حسين يعقوب، مجلس شورى العلماء. وإلى جانب عالم سلفي سكندري آخر هو ياسر برهامي، كانت هذه الشخصيات تتمتّع بنفوذ كبير في الأنشطة السياسية السلفية، على الرغم من أنهم هم أنفسهم ليسوا مرشحين أو مسؤولين في أي حزب.[16] وأدت هذه المركزية إلى زيادة الرقابة على الرسائل والتعليقات العامة من قبل العلماء السلفيين، الذين اضطروا إلى أن يكونوا أكثر مسؤولية عن الطريقة التي ينظر بها إلى آرائهم من قبل عامة الناس والمعارضين الليبراليين.

استمرّ هذا الاتجاه منذ الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية. وكان السلفيون أظهروا في السابق دعماً موحّداً لترشيح حازم صلاح أبو إسماعيل لمنصب الرئاسة، وهو إخوانيّ سلفي سابق ترك جماعة الإخوان المسلمين. ومع ذلك، فإن الظهور الإعلامي الأخير لأبو إسماعيل، عندما أدلى بتصريحات مثيرة للجدل حول حقوق المرأة والأعمال الفنية الفرعونية، حدا بحزب النور لأن يعلن رسمياً أنه لم تعد له صلة به. وبالمثل، دفعت التصريحات العلنية التي أدلى بها الشحات خلال حملته لانتخابات الإعادة قيادة حزب النور إلى منعه، وأي متحدث غير رسمي، من التحدث إلى وسائل الإعلام.

الأحزاب السياسية الصوفية

حظي صعود الأحزاب السياسية الصوفية منذ قيام ثورة كانون الثاني/يناير باهتمام ضئيل نسبياً. ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه لايُنظَر إلى الصوفيين كقوة سياسية مهدّدة بصفة خاصة. ويعتبر الصوفيون في الولايات المتحدة وأوروبا، على وجه الخصوص، مسلمين «معتدلين» وغير عنيفين وغير مؤذين، ويهتمون بالشؤون الروحية أكثر من اهتمامهم بالشؤون السياسية. ولذا فإن الأداء الضعيف للأحزاب الصوفية في الانتخابات حتى الآن قد يتغيّر عندما يدلي الناخبون في المناطق الريفية بأصواتهم.

ينبغي أن يُفهم التصوّف بوصفه الإطار الافتراضي للحياة الدينية الإسلامية في مصر.

الصوفية ليست طائفة إسلامية مستقلة أو مدرسة للفقه الإسلامي، بل هي طريقة مختلفة لممارسة الشعائر الدينية الموجودة بين السنّة والشيعة على حد سواء. وهي تنتشر على نطاق واسع في الكثير من بلدان العالم الإسلامي. الطرق الصوفية، بصلواتها الجماعية وتبجيل أعلام الصوفية ومقاماتهم، والمعجزات التي يسعون لأن تتحقق على أيديهم (يحققونها ظاهرياً)، هي من السمات الأساسية للحياة الدينية الإسلامية، وهي سمة هامة في الإسلام الشعبي.

ينبغي أن يُفهم التصوّف بوصفه الإطار الافتراضي للحياة الدينية الإسلامية في مصر. ويُقدّر زعيم صوفي مصري أن نحو 20 في المئة من سكان مصر صوفيون، لكن لاتوجد أرقام دقيقة، ويعود ذلك جزئياً إلى أن العديد ممن قد يشاركون في بعض الأنشطة الصوفية لايعتبرون أنفسهم صوفيين نشطين. وبالمثل، فإن انتشار التصوف في الحياة الدينية المصرية يعني أن من الصعب تجنّب المشاركة في بعض مظاهر الصوفية.

يظهر التصوّف في الحياة المصرية بشكل مباشر من خلال أنشطة الطرق الصوفية، وأكبرها الشاذلية (بفروعها المختلفة)، والبرهمية، والرفاعية، والأحمدية. وتجتمع الطرق الصوفية في كثير من الأحيان في المساجد المحلّية، وفي منازل الأتباع، أو في محافل صوفية محدّدة تعرف باسم الزاويا. المحافل الصوفية في البلدات والقرى متواضعة، بينما يمكن أن تكون، في المدن الكبرى مثل القاهرة، مجمعات كبيرة بتمويل من تبرعات الأتباع، والأوقاف. وغالباً ما تستخدم المحافل أيضاً كمساجد ويتم بناؤها في بعض الأحيان في المجمع نفسه حيث قبر العَلَم الصوفي.

تتمحور الزعامة داخل الطرق الصوفية الفردية في مصر حول شخص الشيخ، أو المعلم الصوفي الذي يُحدد إرشاده الروحي وبركته وجهة أنشطة الطريقة وجوهرها الديني. منصب الشيخ وراثي في العادة، وهو ينتقل من الأب الى الابن، مايعني أن مشايخ الصوفية غالباً ليسوا علماء دين محترفين بل من الأطباء والمهندسين ورجال الأعمال، ومع ذلك فهم يتوفّرون على براعة جوهرية في العادة في

مجال الشريعة الإسلامية والتعاليم الدينية.

المؤسسة الدينية الإسلامية في مصر صوفية للغاية بحكم بطبيعتها. فقد كان الولاء للطريقة الصوفية منذ وقت طويل معياراً لكل من الأساتذة والطلاب في الجامع الأزهر والنظام الجامعي فيه. وعلى رغم أن الأزهر ليس موحّداً، فإن هويّته ترتبط بالصوفية بقوّة. شيخ الأزهر الحالي (رئيس الجامعة)، أحمد الطيب، هو شيخ صوفي بالوراثة من صعيد مصر. وهو عبّر مؤخراً عن تأييده لتشكيل الرابطة الصوفية العالمية. والمفتي الحالي لمصر وأحد كبار علماء الأزهر، علي جمعة، هو أيضاً معلّم صوفي يحظى باحترام كبير. [17].

منذ انتفاضة كانون الثاني/يناير، بات التيار الصوفي الرئيس حليفاً قوياً لكل من السلطات الانتقالية والليبراليين، وهو يتماهى مع المؤسسة الدينية التي تسيطر عليها الدولة، ويُحرِّكه خوف عظيم من السلفيين والإسلاميين بشكل عام.

بالإضافة إلى صلاتها بمؤسسة الأزهر، تختار الطرق الصوفية المسجّلة رسمياً في مصر أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية. وهذه اللجنة القيادية شبه الحكومية مسؤولة عن إدارة الشؤون الصوفية على المستوى القومي، مثل تنظيم مهرجانات المولد (احتفالات أعياد ميلاد أعلام الصوفية الكبار). وهي تتألف حالياً من عشرة أعضاء تنتخبهم الطرق بزعامة شيخ كبير. ومن المثير للاهتمام أنه حدث في العام 2008 خلاف داخل المجلس بشّر بانتفاضة التحرير في العام 2011. فبعد وفاة الشيخ الكبير المبجّل، عيّن الرئيس مبارك شيخاً صوفياً صغيراً نسبياً، وهو عضو في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، لمنصب الزعامة. اعترضت كتلة من قادة الطرق الصوفية، وشكّلوا الجبهة غير الرسمية «جبهة الإصلاح الصوفي»، رافضين التدخّل السياسي في عالم يصرّون على أنه يخلو من أي بُعد سياسي على الإطلاق.

على الرغم من هذه التوتّرات الداخلية، أصبح التيار الرئيسي الصوفي، منذ انتفاضة كانون الثاني/يناير حليفاً قوياً لكل من السلطات الانتقالية، والليبراليين، ويتماهى مع المؤسسة الدينية التي تسيطر عليها الدولة، ويحرّكه خوف عظيم من السلفيين والإسلاميين بشكل عام.

سرعان ما انحازت الطرق الصوفية المرتبطة بجبهة الإصلاح على وجه الخصوص إلى الليبراليين وجماعات الشباب الثوري. كما شاركت في آذار/مارس في إطلاق أول حزب سياسي صوفي، هو حزب التحرير المصري. وشهد صيف العام 2011 جدلاً مدوّياً حول ما إذا كان ينبغي صياغة الدستور المصري قبل انتخاب البرلمان أو العكس. الإسلاميون من جميع المشارب يفضّلون إجراء الانتخابات أولاً على أمل أن الفوز في الاقتراع من شأنه أن يسمح لهم بتشكيل دولة جديدة. وقد دعم العلمانيون والليبراليون وبعض الإسلاميين، الذين خاب ظنّهم بأجندات قادتهم، فكرة السماح للنخبة بأن تقرّر هي طبيعة الدستور أولاً (بهدف ترسيخ العلمانية). واعتباراً من أواخر نيسان/أبريل 2011 وخلال فصل الصيف، تظاهرت الطرق الصوفية المرتبطة بالجبهة، جنباً إلى جنب مع الليبراليين

والقيادات الشبابية المتنوعة للجبهة الوطنية للتغيير لصالح موقف "الدستور أولاً"، مشيرين إلى خوفهم من طموحات الإسلاميين.[18].

التسلسل الهرمي القوي للتصوف في مصر يبدو متماسكاً بعد ثورة كانون الثاني/يناير. فالمجلس الأعلى للطرق الصوفية لايزال له تأثير على أتباعه وغيرهم من التنظيمات، وهو ظل موالياً للحكومة الانتقالية ومؤسسة الأزهر على حد سواء. وعلى رغم أن جبهة الإصلاح الصوفي لاتزال تجادل من أجل إصلاح المجلس الأعلى للطرق الصوفية لجعله مستقلّاً عن الدولة، لايزال قادة الجبهة يكنّون احتراماً لمؤسسة الأزهر. التسلسل الهرمي القوي والخوف الرهيب من الإخوان المسلمين، وبشكل أكثر حدّة، من السلفيين، حدّ من النشاط السياسي الصوفي المستقل. ففي آب/أغسطس، أعرب عبدالهادي القصبي، المعيّن من مبارك والذي يرأس المجلس الأعلى للطرق الصوفية، عن دعمه القوي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ودعا المسلمين المصريين إلى التوحد خلف شيخ الأزهر وشيخه هو نفسه، مشيراً إلى الادعاء المتكرّر بأن الأزهر هو السلطة العالمية للإسلام السنّي.[19]. وعلى رغم تأكيده على حقوق الأفراد في المشاركة السياسية، ندّد القصبي في وقت سابق بتشكيل الأحزاب السياسية الصوفية، مع أن هذا قد يكون مرتبطاً بحقيقة أنه تم تشكيل أول حزب صوفي من قبل معارضيه داخل القيادة الصوفية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، تبنّى القصبي الأحزاب الصوفية والتزم بدعم حملاتها الانتخابية. وتدلّ حقيقة أن القصبي أطلق هذا الإعلان تحت لافتة تعلن التزام الصوفية بأحكام الشريعة على وجود وعي بصعود المدّ الإسلامي والشكّ الجماهيري بالحكومة الانتقالية.[20]. وعلى عكس الأحزاب السلفية، التي تدين قسوة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وترفض المشاركة السياسية لأي من السياسيين في عهد مبارك، يبدو أن بعض الأحزاب الصوفية تستقطب أعضاء الحزب الوطني السابق. [21].

الخلاصة : السلفيون والصوفيون في مستقبل مصر

يلعب الإسلام دوراً هاماً لايمكن إنكاره في الحياة المصرية، والغالبية العظمى من المصريين يوافقون على ذلك. فقد أظهرت استطلاعات مؤسسة غالوب أن 44 في المئة من النساء المصريات و50 في المئة من الرجال يعتقدون أن الشريعة الإسلامية ينبغي أن تكون المصدر الوحيد للتشريع. هذا قد قد يثير قلق المراقبين، لكن، وخلافاً لردود الفعل الغربية عندما يتم استدعاء كلمة «الشريعة»، فإن الأغلبية الساحقة من المصريين يربطون المصطلح بالمُثُل الجديرة بالاحترام مثل العدالة الاجتماعية والسياسية

خلافاً لردود الفعل الغربية عندما يتم استدعاء كلمة «الشريعة»، فإن الأغلبية الساحقة من المصريين يربطون المصطلح بالمُثُل الجديرة بالاحترام مثل العدالة الاجتماعية والسياسية والمساواة بين الجنسين.

والمساواة بين الجنسين[22].

كثيراً ما ربط المراقبون الغربيون الصوفية بفهم مقبول ومعتدل وحتى مُمتع للإسلام. وفي الواقع، ترتبط الصوفية في مصر بعمق بالدين الشعبي والمهرجانات الدينية الجميلة. وسياسياً، الجماعات الصوفية إمّا متحالفة مع الأحزاب الليبرالية أو مع المؤسسة الدينية المعتدلة المؤيدة للحكومة في مصر. ومع ذلك، من غير المرجّح أن يترجم الحضور الكلي للصوفية في الحياة المصرية إلى نفوذ سياسي أبداً. فالتصوف والمنظمات الصوفية إما أنها تشكّل جزءاً من الحياة المصرية بأكثر مما ينبغي، مايمنعها من ان تكون محرِّكاً سياسياً مميِّزاً، أو أنها تابعة للغاية للمؤسسة الدينية للدولة، ما يمنعها من الدفع باتجاه إحداث أي تغيير جذري. وفي الواقع، في أعقاب الجولة الأولى من الانتخابات كانت الأحزاب الصوفية مرتبطة بشكل واضح بعناصر النظام السابق.

فهم السلفيين المتقشّف والمتشدّد للشريعة الإسلامية والعبادة يخيف الكثيرين، ويثير مخاوف واضحة إزاء احتمال بروز حكومة دينية على غرار إيران.

بيد أن السلفية برزت منذ قيام الثورة باعتبارها واحداً من القوى المحرِّكة الأكثر فعّالية. فقد كانت الأحزاب السياسية السلفية هي الأكثر نشاطاً على الساحة، وإن كانت مثيرة للجدل. ولديها الآن حصة حقيقية في العملية الديمقراطية.

تسبَّب هذا في قدر كبير من الذعر في مصر وفي أوساط المراقبين في الخارج. إذ أن فهم السلفيين المتقشّف والمتشدّد للشريعة الإسلامية والعبادة يخيف الكثيرين، ويثير مخاوف واضحة إزاء وجود حكومة دينية على غرار إيران. وهذا قد يؤدي بالبعض إلى الاستنتاج بأن معارضة أو قمع الطموحات السياسية السلفية سيكون مساراً حكيماً.

لكن من شأن هذا، على الأرجح، أن يكون خطوة غير حكيمة. فالمشاركة الحقيقية في نظام ديمقراطي مفتوح تؤدي إلى تخفيف مواقف السلفيين إلى حدٍ كبير، كما حدث مع تجربة الإسلاميين في تركيا والسلفيين في الكويت. وقد أدت الحاجة إلى تهدئة المخاوف العامة، وإشراك المرأة في العملية الانتخابية، ومركزة الرسائل السياسية، إلى النضج السريع والانضباط المعتدل داخل صفوف السلفيين. علاوة على ذلك، أظهرت وسائل الإعلام المصرية، ووسائل الإعلام الأجنبية التي تقتبس منها، ميلاً إلى تصوير السلفيين بشكل غير دقيق على أنهم العدو اللدود لمصر الجديدة. وكما لاحظ عضو قيادي سابق في جماعة الإخوان فإن «السلفيين هم الغول الجديد الذي يستخدمه النظام وفلوله من الحزب الوطني لتخويف الشعب، بعد أن ثبت أن الإخوان ليسوا مخيفين بما فيه الكفاية». ومع ذلك، تشير التصريحات الأخيرة إلى أن وجود حصة في مستقبل مصر السياسي، تعمل بالفعل على تخفيف مواقف السلفيين، بما في ذلك تصريحات رئيس الحزب بأنه لن يطلب من النساء ارتداء الحجاب أو إغلاق الشواطئ.

ملاحظات

1 برأ كل من أنصار السنة والموقع السلفي البارز www.Anasalafy.com أنفسهم والسلفية من فتوى أمير المزعومة. انظر
http://www.anasalafy.com/play.php?catsmctba=23237

2

«Salafis outnumber Muslim Brothers 20-to-1, says presidential hopeful,» AlMasry AlYoum, July 3, 2011, http://www.almasryalyoum.com/en/node/4739353
أزهريون« .وسلفيون يؤسسون هيئة لتطبيق الشريعة ووضع دستور إسلامي»، المصري اليوم، 4 تموز/يوليو، 2011

4 يمكن مشاهدة الخطبة على الرابط التالي
http://www.youtube.com/watch?v=SXud_8dcfsc

5للاطلاع على حالات أخرى من احتجاج السلفيين على احتجاز الأقباط المفترض للمتحولين إلى الإسلام، انظر «السلفيون يدعون إلى دولة إسلامية، ومحاكمة البابا القبطي»، المصري اليوم، 29 نيسان/أبريل، 2011،

6

«190 to be tried by military for Imbaba violence, Salafi leader blames thugs,» AlMasry AlYoum, May 8, 2011, http://www.almasryalyoum.com/en/node/428140

7 «مظاهرات الأربعاء للتنديد باعتداء سلفيين على عالم أزهري»، 17 نيسان/أبريل، 2011،
http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2011/april/17/demo_azhar.aspx

8 See, «Khutbah on Khilafah: Sh. Abdul Aziz in Egypt,» http://www.youtube.com/watch?v=ZgQoVyjbz0A.

9

This report comes from Cornelis Hulsman. See http://asenseofbelonging.wordpress.com/201102/10//burning-the-church-dome-awr-investigations-in-edfu

10 - انظر http://www.alnourparty.org/page/answe . بوصفه أحد أشرس المعارضين للنظام السياسي العلماني الذي لا يحكم وفقاً للشريعة، يرى ياسر برهامي أن المشاركة السياسية السلفية أساسية، وحتى لو لم تكن مثالية، لمنع العلمانيين من العمل بحرية مطلقة. انظر http://ar.islamway.com/lesson/111290 . لمعرفة المزيد عن الخطاب السلفي حول الدخول إلى معمعة السياسة، انظر «انقسام سلفي حول آلانضمام للأحزاب والمشاركة في الانتخابات»، المصري اليوم 22 أيار/مايو 2011، «http://www.almasryalyoum.com/node/447571

11 - يمكن الاطلاع على المواد المذكورة في الفقرات التالية على موقع حزب النور على الروابط التالية :
http://www.alnourparty.org/page/program_foreign_policy
http://www.alnourparty.org/page/program_culture
http://www.alnourparty.org/page/program_social

12 - «انقسامات سلفية قبل ساعة من فتح باب الترشح لمجلس الشعب»،المصري اليوم، 12 تشرين الأول/ أكتوبر، 2011، ، الشعب»،المصري اليوم، 12 تشرين الأول/ أكتوبر، 2011، ، «/http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=313731&IssueID=2286

-13

See http://www.alnourparty.org/page/answer

-14

See http://www.alnourparty.org/page/program_social

15 - «الدعوة السلفية تنفي هدم أضرحة قليوب»، المصري اليوم، 31 آذار/مارس، 2011،

http://youm7.com/News.asp?NewsID=381250 ،وقد تم نشر هذا على مواقع سلفية. انظر
http://www.salafonline.net/frontend/newsdetails.aspx?ftid=11&nid=65

-16

See http://www.almasryalyoum.com/node/447571

-17

Shaykh Ahmad al-Tayyeb has announced his support for a world Sufi league; http://www.israinternational.com/world-nexus/424-al-azhar-to-form-world-union-of-sufi-scholars-to-defend-islamic-tasawwuf-a-sunni-belief.htm

-18

«Sufi Protest to Demand Constitution Before Elections,» AlMasry AlYoum, June 26, 2011, www.almasryalyoum.com/en/node/471817; ERLINK «http://www.egyptian-news.com/201107//blog-post_9214.html

ثمة حزب صوفي آخر تشكل تحت مسمى جبهة الإصلاح الصوفي هو صوت الحرية، وشكل يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 2011 من قبل رئيس الطريقة الرفاعية. وقد اتفق الحزب على قائمة مشتركة مع «الكتلة المصرية» الليبرالية، معلناً التزامه بالرعاية الاجتماعية وتجنب السياسة الإسلامية. انظر /http://www.almasry-alyoum.com article2.aspx?ArticleID=313731&IssueID=2286l ، «غداً شيخ الرفاعيين يعلن تأسيس حزب صوت الحرية»، اليوم السابع، 18 نيسان/أبريل، 2011،
http://www.youm7.com/News.asp?

19 - «المجلس الأعلى للطرق الصوفية يرفض مليونيات 12 أغسطس»، اليوم السابع، 9 آب/أغسطس، 2011،
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=470506

-20

«أحزاب الصوفية تشكل لجنة لدعم مرشحيها»، المصري اليوم، 11 تشرين الثاني/نوفمبر، 2011،
http://www.almasryalyoum.com/node/512913

-21

«Salafi, Sufi mosques being used for election campaigning,» AlMasry AlYoum, November 11, 2011, http://www.almasryalyoum.com/en/node/513618

-22

Dalia Mogahed, What Egyptian Women (and Men) Want, Survey Data/Slide Show, foreignpolicy.com, March 10, 2011, http://www.foreignpolicy.com/articles/201110/03//what_egyptian_women_and_men_want?page=0,3

نبذة عن المؤلف

جوناثان براون هو أستاذ مساعد في الدراسات الإسلامية والتفاهم المسيحي – الإسلامي في كلية الخدمة الخارجية في جامعة جورجتاون. تشمل اهتماماته البحثية الحالية تاريخ التزييف والنقد التاريخي في الحضارة الإسلامية، بالمقارنة مع التقاليد الغربية؛ والنزاعات الحديثة بين التقليدية السنِّية المتأخرة والسلفية في الفكر الإسلامي. وقد دَرَس وأجرى أبحاثاً في كل من مصر وسوريا وتركيا والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن وإندونيسيا وإيران، وهو عضو مؤقت في مجلس العلاقات الخارجية. براون هو مؤلف:

The Canonization of al-Bukhari and Muslim: The Formation and Function of the Sunni Hadith Canon (Brill, 2007), Hadith: Muhammad's Legacy in the Medieval and Modern World (Oneworld, 2009), Muhammad: A Very Short Introduction (Oxford University Press, 2011.

وقد نشر مقالات في مجالات الحديث والشريعة الإسلامية والصوفية ونظرية المعجمية العربية والشعر الجاهلي وهو رئيس تحرير موسوعة أكسفورد للقانون الإسلامي.

مؤسسة كـارنيغي

للسـلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظّمة خاصّة لا تتوخّى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسّست عام 1910 غير حزبيّة، وتسعى إلى تحقيق نتائج عمليّة.

في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها، أصبحت مؤسسة كارنيغي الرائدة بوصفها مركز الأبحاث العالمي الأول، ولها الآن مكاتب مزدهرة في واشنطن وموسكو وبيجينغ وبيروت وبروكسل. وتضم هذه المواقع الخمسة مراكز الحكم العالمية، والأماكن التي سيحدد تطورها السياسي وسياساتها الدولية إلى حد بعيد احتمالات السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في المدى القريب.

يجمع **برنامج كارنيغي للشرق الأوسط** بين المعرفة المحلّية المعمّقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصّلة واستكشاف المواضيع الرئيسة الشاملة، يقدّم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنيّة على فهم عميق وآراء واردة من المنطقة. ويتوفّر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي

واشنطن
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 **F** +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

موسكو
مركز كارنيغي موسكو

Tverskaya, 16/2
Moscow 125009
Russia
P +7 495 935 8904 **F** +7 495 935 8906
Carnegie.ru | info@Carnegie.ru

بيجينغ
مركز كارنيغي- تسنغوا للسياسات العامة العالمية

No. 1 East Zhongguancun Street, Building 1
Tsinghua University Science Park
Innovation Tower, Room B1202C
Haidian District, Beijing 100084
China
P +86 10 8215 0178 **F** +86 10 6270 3536
CarnegieTsinghua.org

بيروت
مركز كارنيغي للشرق الأوسط

شارع الأمير بشير، برج العازارية
المبنى رقم 2026 1210، الطابق الخامس
صندوق البريد 1061-11
وسط بيروت
لبنان
تلفون: 91 12 99 1 961+ | فاكس: 91 15 99 1 961+
Carnegie-MEC.org | info@Carnegie-MEC.org

بروكسل
مركز كارنيغي أوروبا

Rue du Congrès 15
Brussels 1000
Belgium
P +32 2735 5650 **F** +32 2736 6222
CarnegieEurope.eu | brussels@ceip.org